



القائم ملحوظا لزملائه



سمو رئيس مجلس الوزراء متكلما الحضور الحكومي

# سناعي لدعم المشاريع الصغيرة

■ وزير النفط: 35 دولاراً للبرميل يتوافق مع توقعاتنا لأسعار النفط العالمية

على رفع الحصانة. خلف دمييلبر: موافق على رفع الحصانة لتبيان الحقائق أمام النيابة وكنت في رحلة علاج وبعدها بيومين قدمت بياناتي كاملة، تفاجأت بأن هناك تاريخاً محدد.

وزير العدل: تؤكد أن هذا الإجراء لتأخره عن تقديم ديمته المالية، والقضية ليست محل تجاذب. المجلس يوافق على رفع الحصانة عن النائب خلف دمييلبر.

وتلا الأمين العام طلباً بتقديم تقرير لجنة الميزانيات الأول على ما سواه بشأن تعديل سعر برميل النفط من 25 إلى 35 دولاراً وذلك لاعتماده قبل نهاية السنة المالية في 2017/3/31.

عبدان عبدالصمد: هذا الموضوع إجرأى لي بحث في الميزانية العامة أقرينا 35 دولاراً للبرميل وأقرينا ميزانية مؤسسة البترول 25 دولاراً للبرميل ورائنا أن يرتفع السعر من 25 إلى 35 دولاراً والميزانية العامة 35 دولاراً واتسالا مع ميزانية الدولة أن يكون السعر واحداً 35 دولاراً وهو إجراء شكلي متفق عليه بين الحكومة وبيننا وهو يحتاج مداولة واحدة ويحتاج الر رجعي 33 صوتاً من المجلس.

مرووق الغانم: هذا أمر إجرأى ويساهم في عدم تعطيل المشاريع قبل موافق المجلس؟

خلف دمييلبر: العجز الوارد في الميزانية غير حقيقي واستخدام الإحتياطي العام، فأقلعه الرئيس بأن هذا الأمر ليس له علاقة بالطلب، صالح عاشور: يؤيد ما ذهب إليه عبدان عبدالصمد ولكن حتى تكون الأرقام أقرب إلى الحقيقة، وبما أن سعر النفط تجاوز الـ 50 دولاراً قافلتزح رفع السعر إلى 45 دولاراً، والسعر الحالي 35، أقل من الواقع فلتدفعها إلى السعر قريب.

سعدون حماد: بما أن هناك تعديلاً لترح باخذ الأثر الرجعي وشأخذ السى 45 دولاراً حتى لا يخرجون ويقولون إن هناك عجزاً. مرووق الغانم: هل توافقون على تقديم مناقشة.

«موافقة عامة» على تقديم تقرير لجنة الميزانيات الأول على ما سواه بشأن تعديل سعر برميل النفط من 25 إلى 35 دولاراً لاعتماده قبل نهاية السنة المالية في 2017/3/31.

وتلا الأمين العام طلباً بشأن عدد العاطلين عن العمل في ظل فتح باب توظيف الوافدين ووجود حظر في توظيف المواطنين في 28 جهة

- الدمخي : على أي وزير أن يبادر بالإصلاح وإلا فسوف تكون هناك مساءلة سياسية له
- عاشور : نناشد أن يصدر عفواً عاماً عن المفردين الشباب الذين كانوا ضحية فترة سياسية معينة
- الهاشم : للأسف لا توجد رؤية حكومية حول جامعة الشدادية وهل تتبع جامعة الكويت أم لا ؟



وزير الداخلية يبدلي بدلوله

- وزير الإسكان: ميزانية الدولة تمر على جهات عدة وتستند على تقارير الأسواق العالمية
- الحربش: لقاؤنا مع سمو الأمير كان حوار الأب لابنائه وردة فعل سموه فأقت ما تمنيناه
- المويصري: هل هناك ضمان للعدالة لأصحاب المشاريع وعدم التمييز بينهم .

الاقتراحات بقاوتين والاقتراحات برغبة المقدمة من بعض الأعضاء خلال الفصل التشريعي الحالي، ويظهر بوضوح أن الكثير منها لا يعدو أن يكون نسخاً مكررة ومماثلة تماماً للاقتراحات سبق أن تقدم بها زملاء آخرون من أعضاء المجلس الحالي دون أي تعديل أو إضافة، بل هي إعادة طباعة لاقتراح سابق «أحياناً بتقش أخطائه اللغوية والمبتلية»، مع محو أسماء مقدميه، ولا شك أن ذلك يمس الحق الأدبي للعضو الذي تقدم بالاقتراح أول مرة والذي يكون من حقه أن ينسب إليه وحده، كما أنه يعرقل سير العمل ويؤدي إلى إرباكه لدى الإدارات التي تتولى مراجعة الاقتراح واللجان التي تتولى دراسته، ما يسبب ضياع الكثير من الجهد والوقت بل والمال بسبب تقديم الاقتراحات منسوخة، ويكتفى فيها أن يطلب مقدموها إضافة أسمائهم إلى الاقتراح الأصلي، أو أن يتقدموا بها كتعديلات أو إضافات إلى الاقتراح الأصلي، دون حاجة إلى تقديمها كإقتراح جديد قائم بنفسه مع أنه لا يعدو أن يكون صورة منسوخة للاقتراح الأصلي.

لهذه الأسباب نقتح أن يتولى مكتب المجلس دراسة هذه الظاهرة واسلوب مواجهتها ووضع آلية تضمن تقادي هذه المشكلة مستقبلا، لما لذلك اشكلة من تأثيرات سلبية على العمل النيابي.

وزيادة على ما سبق ذكره تبين محاولة لتكسب والإغراق جدول أعمال اللجان للنظر في المقترحات المنسوخة ما يؤدي إلى تباطل وصول للمقترحات الأصلية إلى جدول أعمال الجلسات.

وأعلن رئيس مجلس الأمة أن النائب د.وليد الطبطبائي سحب رسالته التي كان يطلب فيها تكليف لجنة المرافق العامة دراسة مشكلة الإزدحام المروري في منطقة حيكان والخالدية، لوجود كليات دراسية فيها وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة هذه المشكلة، على أن تقدم اللجنة تقريرها للمجلس خلال شهر من تاريخ الموافقة على هذا الطلب.

وجاء في نص الرسالة: تكليف لجنة المرافق العامة دراسة الإزدحام المروري في منطقتي حيكان والخالدية بوجود كليات دراسية وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة هذه المشكلة التي تسبب معاناة لأهالي المنطقة والطلاب والكادر الوظيفي والتربوي.



وزير العدل أثناء مداخلته



... والفضل معلما



دمييلبر يوضح رأيه